ISSN : 2773-2770 مجلة العلوم الإسلامية
EISSN: 2800-1591 مجلد: 05 عدد 01 جويلية 2023
ص ـ ص: 196-221

معالم نقد المتن عند المحدِّثين وعلاقته بالإسناد

APEARANCES OF THE HADITH TEXS CRITICISM AT THE MUHADITHIN, AND HIS RELATION WITH CHAINS OF REPORTERS

❁ عبد الكريم مبرك
جامعة باتنة 1 -الحاج لخضر – الجزائر
مخبر العلوم الإسلاميّة في الجزائر"LSIA "
abdelkarim.mebrek@univ-batna.dz

تاريخ الإرسال:2022/12/28 **تاريخ القبول:**2023/05/16

الملخص:
يوضِّح هذا البحث نماذج في نقد المتون النَّبوية عند المحدِّثين، وبيان علاقتها بالأسانيد، من خلال إلقاء نظرة تاريخيَّة عن هذا المنهج ابتداء من عهد الصحابة رضي الله عنهم، ثمَّ في صنيع المحدِّثين في عصر الرِّواية، دون أن ننسى تتبُّعه في كتب المصطلح الحديثي، رادًّا بذلك دعوى المستشرقين والحداثيّين في اشتغال المحدِّثين بنقد الإسناد فقط.

الكلمات المفتاحية: معالم؛ نقد المتن؛ الإسناد؛ العلاقة؛ دفع الشبهة.

Abstract:

This research shows examples of the criticism of the prophetic texts of the mohaditheen, and the statement of its relations with the chain of reporters, by giving a historical view of this approach, starting from the era of the Companions, then in the work of the mohaditheen in the era of the novel, without forgetting to follow its existence in the books of the

hadith term, Thus, I reject the claim of and the modernists that: "the mohaditheen worked with criticism of the chain of reporters only".

Key words Examples of the criticism; The prophetic texts; Chain of reporters; The relation; the orientalists.

1. المقدمة:

الحمد لله ربِّ العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وبعد؛ فإنَّ الله عزَّ وجلَّ حفظ دينه بحفظ أصوله قال عزَّ وجلَّ: "إنَّا نحن نزَّلنا الذِّكر وإنَّا له لحافظون" [الحجر: ٩]؛ فيدخل في عموم الذِّكر السُّنَّة إذ هي المبيِّنة والمفصِّلة لما أجمل في القرءان، ثمَّ إنَّ السُّنَّة قد حفظت من ناحيتين: الأولى في صدور الرِّجال فدواوينِ السُّنَّة جمعا وتأليفا، والأخرى من جهة تمحيصها وتنقيحها وبيان مقبولها من مردودها؛ وهذا الأمر جليل عظيم قيَّض الله عزَّ وجلَّ له رجالا أكفَّاء ونقَّادا حذَّاقَ أذكياء، لا ينثنون في طلبه ولا يتوَانَوْن في تبليغه، بذلوا في سبيل وصوله إلينا مصفًّا مُهَجَهم وأفنَوْا في ذلك أعمارهم.

لقد اهتمَّ المحدِّثون بحديث رسول الله صلَّى الله عيله وسلَّم، واعتنَوْا به عناية فائقة، وجعلوا لذلك منهجا رسموه ما سبقهم إليه أحدٌ قطُّ؛ فوجَّهوا تحليلهم للسَّند والمتن معا، وجعلوا لكلٍّ قواعدَ يُعرف بها صحتُه ويتلافَوْا بها دغلَه؛ فاستقرئوا الإسناد من جهة رواته عدالة وضبطا وبيانا لصيغ التَّحمُّل والأداء؛ فتتبَّعوا من أجل ذلك الرَّاوي من ولادته إلى وفاته، وسبروا في ذلك كلَّ أحواله، وأحصَوْا عليه كلَّ أحاديثه، وتاريخ نزوله البلاد ومفارقتها، ومن سمع ممن لم يسمع من مشايخها، بل لم يكتفوا بذلك حتَّى عاشروا الرَّاوي وصحبوه وعرفوا ديانته وورعه وإلَّا طرحوا حديثه.

وتفحَّصوا المتن من جهة صحَّة لفظه ومعناه وعدمِ ركاكتهما، ثمَّ موافقتُه للقرآن الكريم والسُّنَّة الثَّابتة المشتهرة عن رسول الله ﷺ، وعدمُ مخالفته لمقاصد الدِّين وما عُلِم منه بالضَّرورة، وأن يكون مع ذلك مطابقا للواقع والعقل السَّليم ولا يناقض شيئا من ذلك.

هذا وقد تمخَّض عن هذا المنهج علوما استقلت بذاتها: كعلم الجرح والتَّعديل، وعلم العلل، وعلم التَّراجم والطَّبقات، وعلم مصطلح الحديث، والأسماء والكنى، والمشتَبِه، والمتَّفق والمفترق، وغيرها كثير.

ثمَّ بعد كلِّ هذا تظهر طائفة من المستشرقين رغم أنَّ فيهم المنصفين إلَّا أنَّ فيهم أيضا المندسِّين الحاقدين على الإسلام وأهله، ومن تبعهم من الحداثيِّين والمستَغْرَبين؛ الذين بدلوا وسعهم وأفرغوا جهدهم في هدم أصول دين الإسلام حتَّى يشككوا أهله فيه، وكان من بين سمومهم التي بثُّوها في واقع المسلمين اليوم شبهةُ: أنَّ المحدِّثين إنَّما اشتغلوا بظاهر الحديث أي: إسنادُه، دون ما يحمله من معاني في متونه، فجاء هذا البحث في بيان هذه الشبهة، منطلقا من إشكالية نصُّها: ما هي مظاهر نقد المتن عند المحدِّثين؟ وما علاقته بالإسناد؟

أهمية الدراسة في هذا الموضوع:

- زيادة الشغف بالانتساب إلى الإسلام والاطلاع على معالم حفظ الله لدينه؛ وذلك بالنظر في عمل المحدثين وما بذلوه في من أجل هذا الدين.
- معرفة قيمة التراث الإسلامي الحديثي، ومكانته بين الأمم.
- معرفة ولو صورا من النَّقد المتني للأحاديث التي تدفع شبهة اشتغالهم بالإسناد فقط.

أهداف البحث: دفع الشبهة ببيان معالم نقد المتن عند المحدِّثين، وعلاقتها بالإسناد، مع شيء من التمثيل، وتناول ذلك في عدَّة حقب زمنيَّة من عهد الصحابة فمن دونهم.

الدراسات السابقة: وقفت على دراسة قديمة بعنوان: " منهج المحدّثين في نقد الحديث -كشف شبهة نقد السّند دون المتن عند المستشرقين

والمستغربين-"، للدكتور عبد القادر سليماني جامعة وهران، نشر في مجلة المعيار المجلد 8، العدد 16، الصفحة 119-140، وكانت دراسته أغلبها نظرية وركَّز على خصائص منهج المحدّثين في ذلك.

ووقفت على رسالة ماجستير مخرَّجة عن جامعة دار الهدى الإسلامية - كيرلا، الهند-، لمؤلفها: شفيق وينغرا، بعنوان: نقد متن الحديث تاريخه ومقاييسه ومناهج العلماء فيه.

خطَّة البحث: قد تناولت هذا البحث ضمن خطّة تحوي مقدّمة وثلاثة مطالب، وتحت كلّ منها عنواين فرعيَّة، وينتهي بخاتمة، وهي كالتالي:

المطلب الأوَّل: ذكر بعض أقوال المستشرقين وأضرابهم في تأصيلهم لهذه الشُّبهة.

الفرع الأوَّل: بيان حقيقة واقعيَّة.

الفرع الثَّاني: تأصيلهم للشُّبهة.

المطلب الثّاني: معالم نقد المتن في عصر الصَّحابة رضي الله عنهم، وعلاقته بالإسناد.

الفرع الأوَّل: التَّثبُّت في الرِّواية.

الفرع الثَّاني: عرض الحديث على القرآن وعلى فعل النّبي ﷺ.

المطلب الثَّالث: في بيان بعض صور نقد المتن عند المحدِّثين، وعلاقته بالإسناد.

الفرع الأوَّل: من جهة تقريره في كتب المصطلح.

الفرع الثَّاني: من جهة النَّظر في عمل النُّقَّاد.

الفرع الثّالث: صحَّة الإسناد لا يستلزم صحَّة المتن.

خاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

2. المطلب الأول: ذكر بعض أقوال المستشرقين وأضرابهم في تأصيلهم لهذه الشُّبهة.

2. 1. الفرع الأول: بيان حقيقة واقعيَّة.

إنَّ هؤلاء القوم يعلمون حقًّا وصدقا أنَّ منهج النَّقد عند المحدِّثين هو أوثق المناهج وأدقُّها على مرِّ التَّاريخ؛ بدليل شهادة من هو في حزبهم من المستشرقين الذين أحسبهم أنَّهم كانوا منصفين في حكمهم النَّاتج عن مسلكهم المعتدل في دراستهم لتراث المسلمين؛ فتأمَّل قول المستشرق مرجليوث: "ليفتخر المسلمون ما شاءوا بعلم حديثهم"[(1)]؛ فهذه عبارة تخفي من وراءها الحقيقة الواقعيَّة التي توصَّل إليها هذا المستشرق بعد بحث خاض فيه أغمار حياته، ومثله ما أوضحه المستشرق الهولندي جوينبول من إعجابه بمنهج المحدِّثين في النَّقد ودقَّته في تحري الرَّاوي والرِّواية قائلا: "لا يعدُّ الحديث صحيحاً في نظر المسلمين إلا إذا تتابعت سلسلة الإسناد من غير انقطاع، وكانت تتألَّف من أفراد يوثق بروايتهم، وتحقيقُ الإسناد جعل علماء المسلمين يقتلون الأمر بحثاً، ولم يكتفوا بتحقيق أسماء الرِّجال وأحوالهم لمعرفة الوقت الذي عاشوا فيه وأحوالِ معاشهم، ومكانِ وجودهم، ومن منهم كان على معرفة شخصيَّة بالآخر، بل فحصوا أيضاً عن قيمة المحدَّث صدقاً وكذباً، وعن مقدار تحريه للدِّقة والأمانة في نقل المتون ليحكموا أيَّ الرُّواة كان ثقة في روايته"[(2)].

ولكن في المقابل نجد أنَّ أغلبهم يحرِّفون الكلم عن مواضعه نتيجة ما أكنُّوه في أنفسهم من البغض للإسلام وأهله، والولاءِ للغرب وحزبه؛ فتجدهم في كلِّ مرَّة يُشهِرون أسلحتهم الكليلة في وجه ضعف المسلمين،

(1) ذكره المعلِّمي في مقدِّمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم عن المقالات العلمية (2/1).

(2) موجز دائرة المعارف، نقد المسلمين للحديث (3500/11).

وكلَّما قامت طائفة من أبناءه لبيان حِقَّتها وعدم صلاحيتِها من جهة الواقع استشهادًا وتدليلا، سرعان ما يَبْرُزا بوجه آخر وأداة أخرى يستخِفُّون بهما على أولي العقول القاصرة الغائرة في حبِّ الغرب ومسالكه الحضاريَّة، فيفسدوا الإسلام على أهله، في ظلِّ غفلة المجتمع الإسلامي وتماديه في جهله.

واعلم علم اليقين أنَّ كثيرا من أولائك المغرضين من ورائهم أنظمةٌ وهيئات، بل لا يبعد أن تكون دولٌ وجامعات، فلا بدَّ لأبناء المسلمين أن يعقدوا العزم ويُثْلِمُوا الخَرْم، ويجتهدوا في إدراك العلوم، وفي بيان مداخل هذه الكُلُوم، والله المستعان.

2. 2. الفرع الثاني: تأصيلهم للشُّبهة.

اعلم رحمك الله أنَّ القوم لما كلَّت معهم شبهة "تلفيق الأسانيد في القرن الثَّاني والثَّالث هجري"، وكُشِف زيفُ ترويجِهم، لجؤوا إلى أداة أخرى مفادها: أنّ رواة الحديث ونقَّادَه إنَّما انصبُّوا على الاشتغال بالأسانيد وحفظها، وبيان صحيحها من عليلها، انكبابًا كلِّيًّا حجبهم وحال بينهم وبين دراسة معانيها، ومعرفةِ ما تفيده متونُها؛ فقبلوا كلَّ ما صحَّ إسنادُه بغضِّ النَّظر عن علل المتن وما يقرِّره من المعاني الفاسدة، وبهذا المعنى تواترت عباراتهم المسمومة، وأسوق منها على سبيل المثال؛ فهذا المستشرق جوزيف شاخت يقول: "ومن المهم أن نُلاحظ أنَّهم أخفَوْا نقدهم لمادَّة الحديث وراء نقدهم للإسناد نفسِه"[(3)]، ومثله المستشرق جولد زيهر إذ يقول: "وقد اهتمَّ المنهج النَّقدي الإسلامي في المقام الأوَّل بالمظاهر الشَّكليَّة للنَّقد، وهذه الأمور الشكليَّة هي القول الفصل في توثيق الحديث وإثبات صحَّته، والحديث لا يوضع في ميزان النَّقد إلَّا من

(3) أصول الفقه المحمَّدي ليوسف شاخت (ص64).

خلال شكله الخارجي، وبالتَّالي يتوقَّف الحكم بصحَّة المتن على صحَّة الإسناد؛ فإذا سَلِمَ الإسناد الذي رُويت به عبارات مستحيلة ملأى بالتناقضات الدَّاخلية والخارجية...فالحديث صحيح"[4]، وهذا أيضا المستشرق الإيطالي كاتياني يقول: "كل قصد المحدِّثين ينحصرُ ويتركَّز في وادٍ جدب ممحل من سرد الأشخاص الذين نقلوا المرويَّ ، ولا يُشغِل أحدٌ نفسه بنقد العبارة والمتن نفسِه"[5]، وتبعهم في هذا محمود أبو ريَّة إذ يقول: "والمحدِّثون لا يعنون بغلط المتون، ويقولون متى صحَّ السَّند صحَّ المتن"[6]، وكذلك أحمد أمين في كتابه فجر الإسلام[7] وغيرهم من الحداثيين.

3. المطلب الثاني: معالم نقد المتن في عصر الصَّحابة رضي الله عنهم، وعلاقته بالإسناد.

3. 1. الفرع الأول: التَّثبُّت في الرِّواية.

أوَّلُ ما ظهرت معالمُ نقد المتن في عهد الصَّحابة رضي الله عنهم على صورة التَّثبُّت في قبول الرِّواية فكانوا غالبا لا يقبلون خبر الرَّاوي إلا بما يعزِّزه من المؤكِّدات، وليس هذا منهم رضي الله عنهم ردًّا لخبر الواحد؛ بل هو من باب الحيطة لدين الله عزّ وجلَّ، وقطعِ أسباب الوهم والشَّكِّ، وإلَّا فقبول خبر الواحد الثِّقة ثابت بالكتاب والسُّنَّة، وقد تنوّعت هذه المؤكدات المتضمِّنة للتَّثبُّت من صحابيٍّ لآخر، وأكثرُ ما صدر منهم أمور:

(4) فصول من كتاب دراسات محمَّديه لجولد تسهر، ترجمة الصديق بشير نصر (ص508- 509).

(5) موجز دائرة المعارف، مادة أصول (837/3) في الحاشية.

(6) أضواء على السُّنَّة لأبي ريَّة (ص258).

(7) فجر الإسلام لأحمد أمين (ص238).

1 - **الاستشهاد في الرِّواية**: فها هو أبو بكر رضي الله عنه في قصة ميراث الجدّة، ينفي أن يكون لها نصيب حتّى أفصح المغيرة بنُ شعبةَ أنَّه سمع رسول الله ﷺ أعطاها السُّدس، فطلب أبو بكر الاستشهاد في صحة ثبوت الحكم عن رسول الله ﷺ فشهد محمَّد بن مسلمة في ذلك فأنفذه، وكذا في حادثة عمر بن الخطاب رضي الله عنه مع أبي موسى الأشعري في الاستئذان ثلاثا فلم يُقرَّه على فعله إلَّا بشهادة رجل من الصَّحابة على صحَّة ثبوت هذا الحكم عن النَّبيّ ﷺ [8].

2 - **تأكيد الرِّواية باليمين**: وإنَّما رُوِيَ هذا الأمر عن عليٍّ رضي الله عنه فكان أحيانا إذا حُدِّث عن رسول الله ﷺ استحلف الصَّحابيَّ الرَّاوي ليتيقَّن من صحَّة الرِّواية عن رسول الله ﷺ [9].

3- **عرض متن الرِّواية اللَّاحقة على الرِّواية السَّابقة**: فقد ثبت في الصَّحيح عن عائشة رضي الله عنها أنها أرسلت إلى ابن عَمْرِو بن العاص تَسْتَحْدِثُه إثر وفوده للحجّ لِمَا علمت من كثرة سماعه عن رسول الله ﷺ، فحدَّثها بحديث قبض العلم، فكأنَّها أنكرته، فلمَّا كان من قابل بعثت إليه في سماعه فلمَّا حُدِّثت به قالت: "والله لقد حفظ عبد الله"؛ لِما رأت من إتقانه لألفاظ متن الحديث [10].

ولكن بعد هذا قد يقول قائل ما علاقة التَّثبُّت بنقد المتن فجوابه: أنَّ التَّحقيق في نسبة القول إلى القائل هو في الحقيقة نقد للقول بإثبات صحَّته عمن قاله؛ فيلزم بالضَّرورة أنّه إذا ثبت المتن حقًّا عن رسول الله ﷺ فصِحَّتُ معناهُ المتضمّنِ لصدقه ﷺ لا تفارقُه بل تكون صبغتُه، وهذا فيه بيان لعلاقة الإسناد بالمتن وأنّه لا ينفكُّ الأوَّل عن الثَّاني،

(8) قصة أبي بكر في سنن الترمذي (490/3ح2100)، وقصة عمر في البخاري (54/8ح6254).

(9) تذكرة الحفاظ للذهبي (14/1).

(10) البخاري في الصحيح (100/9ح7307)، ومسلم في الصحيح (2059/4ح2673).

فالشَّكل الخارجي دليل على الشَّكل الدَّاخلي، وفيه ردٌّ على من فصل بينهما فتأمَّل.

3. 2. الفرع الثاني: عرض الحديث على القرآن وعلى فعل النّبي ﷺ.

وهذا من المسالك التي تأصَّلت معالمها منذ عهد الصَّحابة رضي الله عنهم؛ فكانوا إذا وصل إليهم حديثٌ منسوبٌ إلى رسول الله ﷺ لا يبادرونه بالقبول حتى يعلموا ما يحمله من المعاني، ثمَّ يعرضون هذه المعاني على القرآن الكريم وعلى ما رأوه من فعل النَّبيّ الكريم ﷺ، فإن وافقتهما وإلَّا تجاوزوها ولم يشتغلوا بها، ولقد تعدَّدت مواقفهم في هذا الباب، ويكفيني أن أستشهد لكلِّ جهة على سبيل التَّمثيل:

1- **عرض الحديث على القرآن**: فتأمَّل رحمك الله لقول عمر رضي الله عنه حينما بلغه حديث فاطمة بنت قيس رضي الله عنها: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجعل لها سكنى ولا نفقة»، فقال: "لا نترك كتاب الله وسنَّة نبيِّنا صلَّى الله عليه وسلَّم لقول امرأة، لا ندري لعلها حفظت أو نسيت، لها السُّكنى والنَّفقة، قال الله عز وجل: "لا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُبيِّنَة" [الطلاق:01] [(11)]، وهذه أمّ المؤمنين عائشة رضي الله عنها تردُّ على عمر بن الخطاب رضي الله عنه فيما حدَّث به عن رسول الله ﷺ: «إِنَّ المَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ»، فأنكرت أن يكون صدر مثل هذا عن رسول الله ﷺ وقالت: "لكنَّ رسول اللَّه صلَّى الله عليه وسلَّم قال: «إِنَّ اللَّهَ لَيَزِيدُ الكَافِرَ عَذَابًا بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ»، وقالت: حَسْبُكُمُ القُرْآنُ: " وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى " [الأنعام: 164]"[(12)].

(11) مسلم في الصحيح (2/1118/ح1480).

(12) البخاري في الصحيح (2/79/ح1288).

فيتبيَّن من هاتين الرِّوايتين أنَّ القرآن كان حكما في نقد المتن؛ فالقبول والرَّدُّ يتوقَّفان على موافقته أو مخالفته، وهناك أمثلة كثيرة ولكن حسب العاقل ما يحصل به الاستدلال.

2- **عرض الحديث على فعل النّبي ﷺ**: وإليك أخي القارئ بعض المواقف التي صدرت منهم والتي تدلُّ دلالة مباشرة على أنَّهم لم يكونوا يجاوزوا الحديث حتى ينقدوا متنه ويناقشوا معناه؛ فانظر نظر متبصِّر لكلام أمِّنا عائشة رضي الله عنها حينما بلغها حديث ابن عباس رضي الله عنه فيمن يقطع الصلاة وذكر الكلب والحمار والمرأة، فقالت: «شَبَّهْتُمُونَا بِالحُمُرِ وَالكِلاَبِ، وَاللَّهِ لَقَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي وَإِنِّي عَلَى السَّرِيرِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ القِبْلَةِ مُضْطَجِعَةً، فَتَبْدُو لِي الحَاجَةُ، فَأَكْرَهُ أَنْ أَجْلِسَ، فَأُوذِيَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَنْسَلُّ مِنْ عِنْدِ رِجْلَيْهِ»، وها هي ذي تردُّ على ابن عمرٍو رضي الله عنه حين سمعت أنَّه يأمر النِّساء إذا اغتسلن أن ينقضن رؤوسهنَّ؛ فقالت: يَا عَجَبًا لِابْنِ عَمْرٍو هَذَا، يَأْمُرُ النِّسَاءَ إِذَا اغْتَسَلْنَ أَنْ يَنْقُضْنَ رُؤُوسَهُنَّ، أَفَلَا يَأْمُرُهُنَّ أَنْ يَحْلِقْنَ رُؤُوسَهُنَّ، «لَقَدْ كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ، وَلَا أَزِيدُ عَلَى أَنْ أُفْرِغَ عَلَى رَأْسِي ثَلَاثَ إِفْرَاغَاتٍ»[13].

وتبيَّن أيضا من هذين النَّقلين أنَّ فعل النَّبيّ ﷺ كان حكما في قبول الأخبار وردّها، وفي تصحيح الأحكام وتقويمها.

4. المطلب الثالث: في بيان بعض صور نقد المتن عند المحدّثين، وعلاقته بالإسناد.

1.4. الفرع الأوَّل: من جهة تقريره في كتب المصطلح.

(13) الأول أخرجه البخاري في الصحيح (109/1/ح514)، والثاني أخرجه مسلم في الصحيح (260/1/ح331).

لقد تبلور النَّقد الحديثيُّ التَّطبيقيُّ عند نقاد الحديث في تحريرات ومصطلحات نظريَّة جمعت الأحوال العامَّة لعلم الحديث وإن كان قد يَشِذُّ بعضها عن ذلك؛ فجمع ابن الصلاح رحمه الله وغيره كتابا في ذلك ضمَّنه أنواع علوم الحديث التي تمخضت عن ذلك العمل الميداني الذي باشره النُّقَّاد في نقدهم للأحاديث سندا ومتنا، وسأوجِّه قلمي في هذه العجالة إلى ذكر بعض هذه الأنواع التي تتعلَّق بنقد المتن وقد يشترك السَّند فيها أيضا، ولكن نغض عنه الطَّرف إذ ليس هو موضع الشُّبهة:

- **في باب الشذُّوذ والعلَّة:**

لقد اتفق أهل الحديث على أنَّ الشُّذوذ والعلَّة يمسُّ السَّند والمتن معا؛ ولذلك جعلوهما شرطا أساسا في صحَّة الحديث وحسنه، وإن كان بعضهم لم يصرِّح بهما إلَّا أنَّ العمل عليهما، والمجال لا يتَّسع للخوض في التَّعاريف الاصطلاحيَّة فأُسَجِّي عن ذلك بذكر الأمثلة، وإن كانت هي فرع من التَّعاريف المنطقيَّة وهو "التَّعريف بالمثال"، ولأنَّها هي المقصودة في تفنيد الشُّبهة؛ فالشُّذوذ في المتن مثاله حديث أبي سعيد رضي الله عنه: «أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نَقْرَأَ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ وَمَا تَيَسَّرَ»، قال الحاكم عقبه: "تفرَّد بذكر الأمر فيه أهل البصرة من أول الإسناد إلى آخره لم يشركهم في هذا اللَّفظ سواهم"[(14)]، وأمّا العلَّة في المتن فمثالها حديث أنس رضي الله عنه الذي تفرَّد به مسلم في قوله: «لَا يَذْكُرُونَ {بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ} فِي أَوَّلِ قِرَاءَةٍ وَلَا فِي آخِرِهَا»[(15)]، فأعلَّ النُّقادُ هذا المتن بأنَّ الرَّاوي أدَّاه على حسب ما فهمه من الرِّواية المتفق عليها والتي صدَّر بها الحديث وليس فيها تعرض للبسملة: «فَكَانُوا

(14) معرفة علوم الحديث للحاكم (97/1).

(15) مسلم في الصحيح (299/1/ح399).

يَسْتَفْتِحُونَ بِالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ»، وأخطأ في ذلك[16]، وهذا لا شكَّ يقدح في الإسناد وإن كان ظاهره الصِّحَّة فتنبَّه، وفي المثالين مهما كان المتن هو المقصود بالنَّقد إلَّا أنَّه في الحقيقة يرجع ذلك إلى الإسناد للترابط الوثيق بينهما.

- **في باب المدرج والمقلوب:**

فالزِّيادة في متن الحديث التي ليست منه، أو القلب في ألفاظه المخلِّ بمعانيها أيضا ممَّا حرَّره النُّقاد وبيَّنوا مداخله وأشاروا إلى كيفية معرفته؛ ومن ذلك استحالة صدوره عن رسول الله ﷺ، أو وروده في روايات أخرى دون ذلك الخطأ، أو يصرِّح الرَّاوي نفسُه بذلك، أو إمامٌ ناقد خبير به، فمن الأمثلة على مدرج المتن ما أخرجه مسلم عن أبي هريرة مرفوعا: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ أَسْبِغُوا الْوُضُوءَ»[17]، فبيَّن النُّقاد أنَّ المرفوع من هذا المتن هو قوله: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ» وما بقي فهو من كلام أبي هريرة رضي الله عنه، وإنَّما غلط شبابة وأبو القطن عن شعبة فرَوَوْه كذلك[18]، وهو ما أوضحته الرِّواية المتفق عليها: عن محمَّد بن زياد قال: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، وَكَانَ يَمُرُّ بِنَا وَالنَّاسُ يَتَوَضَّؤُونَ مِنَ المِطْهَرَةِ، قَالَ: أَسْبِغُوا الوُضُوءَ، فَإِنَّ أَبَا القَاسِمِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ»[19]، وأمَّا مقلوب المتن فمثاله ما رواه ابن خزيمة عن أُنَيْسَةَ بنتِ خُبَيْبٍ رضي الله عنها مرفوعا: «إِذَا أَذَّنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ فَكُلُوا وَاشْرَبُوا، وَإِذَا أَذَّنَ بِلَالٌ فَلَا تَأْكُلُوا وَلَا تَشْرَبُوا»[20]، فهذا الحديث قُلِب متنه؛ لأنَّ المحفوظ في الصحيح عن

(16) مقدمة ابن الصلاح (92/1).
(17) مسلم في الصحيح (224/1/ح241).
(18) لفصل للوصل للخطيب (158/1).
(19) البخاري في الصحيح (165/44/1)، ومسلم في الصحيح (214/1/ح242).
(20) صحيح ابن خزيمة (210/1/ح404).

عائشة رضي الله عنها مرفوعا: «إِنَّ بِلاَلًا يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُنَادِيَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ»[21].

- **في باب المضطرب والمصحَّف والمحرَّف:**

ما يحصل في المتن من اختلاف في ألفاظه وتضارب فيما بينها، فيما يحيل المعاني ويغيّرها من لفظ لآخر، دون ما يصبُّ في نفس المعنى لأنَّه لا يدخل في هذا الباب، ومن جنسه التَّحريف الطَّارئُ على شكل اللَّفظ، أو التَّصحيف الحادثُ على نَقْطه، كلُّها من الصُّور التي عالجها النُّقَّاد في نقد المتن وما أكثرها؛ فمن ذلك حديث فاطمة بنت قيس رضي الله عنها أنَّها سألت النَّبيَّ ﷺ عن الزَّكاة فقال: «إنَّ في المالِ لَحَقّاً سِوَى الزَّكَاةِ»، هكذا رواه التِّرمذي من رواية شريك عن أبي حمزة عن الشَّعبيّ عنها، ورواه ابن ماجه من نفس الطَّريق بلفظ «لَيْسَ فِي الْمَالِ حَقٌّ سِوَى الزَّكَاةِ»، فاضطَّرب لفظ الحديث ومعناه اضطرابا لا يحتمل التَّأويل فأوجب ضعفه[22].

أمَّا مثال التَّصحيف فحديث أبي أيوب الأنصاريّ مرفوعا: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَأَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ فَكَأَنَّمَا صَامَ الدَّهْرَ»؛ فأملاه الصُّوليُّ بقوله: وَأَتْبَعَهُ شَيْئًا مِنْ شَوَّالٍ فصحَّفه[23]، وقريب منه ما صحَّفه ابن لهيعة في حديث زيد بن ثابت: «أَن رَسُول الله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم احْتجم فِي الْمَسْجِد»؛ فبيَّن مسلم رحمه الله أنّ هذا تصحيف؛ وإنّما أُتِيَ ابن لهيعة من جهة أنَّه أخذ الحديث من كتاب موسى بن عقبة دون سماعٍ فوقع في تصحيف البصر، والحقيقة أنَّ الحديث «احتجر رَسُول

(21) البخاري في الصحيح (1/127/ح617)، ومسلم في الصحيح (2/768/ح1092)، وبيَّن قلبه ابن حجر في النُّكت (2/879) وما بعدها.

(22) شرح التبصرة للعراقي (1/293)، الأول: أخرجه الترمذي في الجامع (3/39/ح659)، والثاني: ابن ماجه في السُّنن (1/570/ح1789).

(23) الجامع للخطيب (1/296/ح633).

الله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم في المسجد بخصفة أَو حَصِير»[24]، هذا ولقد حرَّف غُنْدَر حديث جابر بن عبد الله مرفوعا: «رُمِيَ أُبَيٌّ يَوْمَ الْأَحْزَابِ عَلَى أَكْحَلِهِ فَكَوَاهُ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»، فذكر بدل "أُبَيّ" - وهو بن كعب – "أَبِي" بالإضافة فحرَّفه، وكان أبو جابر قد توفِّي قبل ذلك يوم أحد[25].

والنَّاظر فيما أسلفت ذكرا من أمثلة لهذه الأنواع من علوم الحديث، يجد أنَّ الإسناد يعمل عملا رئيسا في بيانها إذ أنَّ كثيرا من هذه الأنواع وإن كانت متعلقة بالمتن فإنها لا تُعلَم إلا بعد سبر الرِّوايات ومعارضتها، واعتبار أحوال رجال السَّند وطبقاتهم في الحفظ والإتقان، ثمَّ إلى جنب هذا يعتبر معنى الحديث، وهل يصحُّ أن يصدر من جهته ﷺ، إضافة إلى قرائن الأحوال؛ فيعلم حينها الإدراج والقلب والشُّذوذ والعلَّة وغيرها، فتأمَّل إذن علاقة الإسناد بالمتن، وأنَّ أوَّل ما وقع فيه هؤلاء من الخطأ هو الفصل بين السَّند والمتن ليتأتَّى لهم الطَّعن بسهولة ويسر، فالحذر الحذر.

- **في باب مختلف الحديث ومشكله:**

إنَّ من أوضح الأدلَّة على أنَّ المحدِّثين اعتنَوْا بنقد المتون هو هذا الباب العظيم من أنواع علوم الحديث الذي "إنَّما يكمل للقيام به الأئمة الجامعون بين صناعتي الحديث والفقه، الغوَّاصون على المعاني الدَّقيقة"[26]، ووجه دلالته على ذلك؛ أنَّهم لولم يشتغلوا بمعاني المتون لمَّا تعرَّضوا إلى معرفة الاختلاف الذي تظهره الأحاديث فيما بينها أو مع القرآن وغيره من جهة المعنى؛ فكونهم عرفوا هذا الاختلاف ودفعوه

(24) التمييز لمسلم (187/1).

(25) فتح المغيث للسخاوي (59/4)، والحديث أخرجه مسلم (1730/4/ح2207).

(26) مقدمة ابن الصلاح (284/1).

بالأوجه والمسالك التي قرَّروها في ذلك، مع مراعاة الإسناد حتما في كلِّ ذلك، وألَّفوا في بيانها الكتب، فكلُّ هذا ينبئ حقًّا وصدقا على قيمة منهج النَّقد عند المحدِّثين وأحقِّيَّتِه، وزيغِ منهج الحداثيِّين وأضرابهم وتهافت شبههم، وإليك أخي القارئ مثالا يوضح ما قرَّرته:

ثبت عن النَّبيِّ ﷺ أنّه قال: «لَا عَدْوَى وَلَا صَفَرَ وَلَا هَامَةَ» [27]، فنفى هذا الحديث وجود العدوى والهامَة، ثمَّ يَرِدُ على الأولى قوله ﷺ: «لَا يُورِدُ مُمْرِضٌ عَلَى مُصِحٍّ»، وقوله: «وَفِرَّ مِنَ المَجْذُومِ كَمَا تَفِرُّ مِنَ الأَسَدِ» [28]، فأثبت بهذا وجود العدوى، فجمع النُّقَّاد بين الأحاديث بعدما تبيَّنوا صحَّة صدورها عن النَّبيِّ ﷺ، فقالوا: إنّما أراد بالنَّفيِّ أي على الوجه الذي كانوا يعتقدونه في الجاهلية من إضافة الفعل إلى غير الله عزَّ وجل [29]، فيكون المعنى: لا عدوى مؤثرة بذاتها بل بمشيئة الله عزَّ وجل وقضاءه وقدره، وهذا ما أثبته في الأحاديث الأخر.

ويَرِدُ على الثانية قوله ﷺ: «أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّةِ، مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ وَهَامَّةٍ، وَمِنْ كُلِّ عَيْنٍ لامَّةٍ [30]، فيُثبت أيضا وجود الهوامِّ، فجمعوا بينهما على أنَّ الهامَّة التي تعوَّذ بالله منها هي هوامُّ الأرض التي يُخاف غوائلُها من ذوات السُّموم وغيرها، وأمَّا التي نفاها فهي ما كانت تعتقده العرب من أنَّ عظام الموتى تصير هامَة -بتخفيف الميم -فتطير، حتَّى أنَّهم ترجَّزوا بها في أشعارهم.

إذن هذا مثال يوضح نقد المتون - في باب المختلف -من جهة المعنى بصفة جليَّة، وكلُّ ما أوردته من أنواع علوم الحديث التي لها تعلُّق

(27) مسلم في الصحيح (1742/4/ح2220)، والحديث الذي بعده أيضا (1743/4/ح2221).

(28) البخاري في الصحيح (126/7/ح5707).

(29) معرفة السُّنن والآثار للبيهقي (189/10).

(30) البخاري في الصحيح (147/4/ح3371).

بالمتون قد صنَّف فيها المحدِّثون مصنَّفات أُفرِدت لها، فكيف يقال أنَّهم لم يهتمُّوا بالشَّكل الدَّاخلي في ظلِّ توافر الكتب الكثيرة المؤلَّفة في هذا الباب، وأذكر من ذلك كتابا في كلِّ نوع تقدم: «الأفراد» للدَّارقطني وله العلل، و«العلل ومعرفة الرِّجال» للإمام أحمد، «الفصل للوصل المدرج في النَّقل» للخطيب البغدادي، «جلاء القلوب في معرفة المقلوب» لابن حجر، «تصحيفات المحدِّثين» للعسكري، «إصلاح غلط المحدثين» للخطَّابي، «شرح مشكل الآثار» للطَّحَّاوي، ولابن قتيبة «تأويل مختلف الحديث»، والله الموفق.

2.4. الفرع الثّاني: من جهة النَّظر في عمل النُّقَّاد.

لقد كذَّب عمل النُّقَّاد شبهة المفترين؛ وذلك إذا نظرنا في كتبهم التي صنَّفوها في العلل فإنَّنا نجد كثيرا من الأحاديث انتُقِدَت متونُها، وبُيِّن خطؤُها من صوابها، ولكن يجب تقرير التَّنبيه على أنَّ النَّاقد لا ينظر للمتن مجرَّدا عن الإسناد أو العكس، فهذا لا يتأتى من جهة العقل فضلا عن الصَّنعة الحديثيَّة، فتأمَّل أرشدك الله إلى علل المتن - بالمعنى العام -؛ فإنَّك لا تكاد تجد علَّة إلَّا وهي ناشئة عن خلل في الإسناد، فإن كان هذا الخلل من جهة ضبط الرُّواة فإنَّه ينتج عنه أنواعا من الأحاديث في جملة المردود منها: المنكر، والمدرج، والمقلوب، والمضطرب، والشَّاذ، والمختلط، وفي المقابل إن كان الخلل من جهة عدالة الرُّواة، فإنَّه أيضا ينتج عنه أنواعا أخرى من الأحاديث الضَّعيفة كالموضوع والمتروك وغيرها، فنظر النُّقَّاد للحديث إذن كان شاملا من كلّ الجهات سندا ومتنا.

هذا، وسأذكر في هذه الجهة نماذج من أعيان النُّقَّاد في نقدهم للمتون وتعليلها، وأختار ثلاثة منهم على الاختصار:

✓ **أبو عبد الله محمَّد بن إسماعيل البخاري (ت: 256هـ):**

إن منهج البخاريِّ رحمه الله واضح في نقد المتون سواء من خلال صحيحه، أو تواريخه الأصغرُ والأوسطُ والكبير، فقد حوت هذه الكتب وغيرها الكثير من الأحاديث التي أعلَّ متونها إمّا تصريحا و إمّا تضمينا، وسأستشهد في هذا المقام بما جمعه بعض إخواننا من بحث مفيد في هذا الباب، وسمه بقوله " الأحاديث التي أعلَّ الإمام البخاريُّ متونَها بالتَّناقض"[31]، وحرَّره من جهات اختلاف خمس: ابتدأه بالأحاديث التي ناقضت متونها السُّنَّة الصَّحيحة، وثنَّى بما ناقض ما صحَّ من رِّواية أصحابها، أو رأيه ومذهبه، ثم درج على ما ناقض عمل الصَّحابة، أو الواقع، وجمع فيه بعض النَّماذج من ذلك، واكتفى بما صرَّح فيه البخاري بعلَّة المتن، وسأذكر مثالا من تلك الأحاديث باختصار حتّى أثري المقال لأنّ المقام مقام استدلال، ومن أراد أن يستزيد فيرجع إلى ذلك البحث فإنّه يجد ما يريد.

أخرج البخاري رحمه الله في التَّاريخ الأوسط من حديث رشدين بن كريب عن ابن عبَّاس رضي الله عنه مرفوعا: «لا تصلُّوا إلى قبرٍ، ولا على قبرٍ»، ثمَّ أعلَّه بما أخرجه في الصَّحيح وعقَّبه على هذا الحديث، من حديث شعبة عن ابن عباس رضي الله عنه: أنَّ النَّبيَّ ﷺ صلَّى على قبر؛ وذلك حينما «أَتَى عَلَى قَبْرٍ مَنْبُوذٍ، فَصَفَّهُمْ، وَكَبَّرَ أَرْبَعًا»[32]، ثمَّ قال: "وهذا أصحُّ، ورَوَى أبو هريرة وغير واحد أنَّ النَّبيَّ صَلَّى الله عليه وسلَّم صلَّى على قبر"؛ فبيَّن بذلك أنَّ الحديث الأوَّل معلول بمناقضته للسُّنَّة الصَّحيحة الثَّابتة عن النَّبيَّ ﷺ.

✓ **أبو حاتم محمَّد بن إدريس الرَّازي (ت: 277هـ):**

(31) بسَّام العطاوي، بحث ضمن العدد 34 من مجلة الحكمة الصادرة في محرم 1428هـ.

(32) البخاري في الصحيح (2/86/ح1319)، والحديث الذي قبله في التاريخ الأوسط (3/419/637).

كتاب العلل وما أدراك ما كتاب العلل؛ لقد كان عمل ابن أبي حاتم في جمعه كلام أبيه وأبي زرعة في نقد الأحاديث جبَّارا، وكان خيره على الإسلام وأهله مدرارا، فحفظ الله عزَّ وجلَّ به السُّنَّة من كلِّ من يبغي أن يلحق بها عارا وشنارا، وقد أظهر أبو حاتم وصِنْوُه فيه حذقَهما في الصِّناعة الحديثيَّة، وأبرزا فيه طول باعهما في تحقيق الأحاديث النَّبويَّة، ولا يخفى على أولي العرفان أنَّ باب العلل يتعلَّق بأحاديث الثِّقات، فكان هذا الباب مفحما للخصوم؛ إذ أنَّ الإسناد ظاهره السَّلامة، فلو كان حكم الحديث إنَّما يستفاد من جهة سلامة الشَّكل الخارجي لما وجد هذا العلم وما له من المكانة، فألحق بأولئك الخزي والنَّدامة.

ثمَّ اعلم أرشدك الله أنَّ النُّقاد أمثالهما إنَّما ينظرون للحديث من كلِّ طرقه وبجميع ألفاظه، وما يضعونه في الأخير حكما على الحديث إنَّما هو خلاصة عملهم فلا يفصِّلون إلَّا عند الحاجة، فيحسبهم الجاهل إنّما كان نظرهم للإسناد دون المتن وهيهات ذلك هيهات، وسأورد مثالا يضفي مسحة التَّحقيق، ويكون شاهد عيان على دفع الشُّبهة ورفعها إن شاء الله.

سئل أبو حاتم عن حديث يرويه شبابة بن سوَّار، عن شعبة، عن بكير بن عطاء، عن عبد الرحمان بن يعمر رضي الله عنه: «أنَّ النَّبيَّ ﷺ نهى عن الدُّبَّاءِ والمُزَفَّت»، فقال:" هذا حديث منكر، لم يروه غير شبابة، ولا يعرف له أصل"[33]؛ فالنَّاظر يجد أنَّ الإسناد ظاهره السَّلامة، والمتنَ ثبت من طرق كثيرة في الصَّحيح غير هذه، مع هذا وصفه بأنَّه لا أصل له؛ أي : هذا المتنُ بهذا الإسناد لا وجود له، لأنَّ هذا الإسناد رَوَى به

(33) العلل لابن أبي حاتم (4/448/ح1557).

شبابة عن شعبة حديث "الحجُّ عرفة" كما بيَّنه الترمذي في العلل الصَّغير[34]، ووصفه أيضا بالنَّكارة بدلالة التَّفرد الغريب لشبابة في ظلِّ توافر أصحاب شعبة ودواعي نقله، ومخالفته لهم في المتن دون الإسناد، فعلم أنَّه لا المتن يصلح بهذا الإسناد ولا الإسناد يصلح لهذا المتن، ولم يشفع سلامة الإسناد ولا ثبوت المتن في تصحيحه فأفق، ويزيدنا هذا المثال تيقُّنا من لَصَاقَةِ المتن بالإسناد في النَّقد وأنَّهما لا ينفكان.

✓ **أبو الحسن عليُّ بن عمر الدَّارقطني (ت: 385هـ):**

عَلَمٌ من نقَّاد الحديث، ويدلُّ على علوِّ كعبه في هذا الباب تأليفه في علم العلل؛ الذي لا يحسنه إلَّا جهبذ حاذق، وسأستعين في تأسيس هذه الفقرة بما ألَّفه الباحث يوسف الدَّاودي في رسالته "منهج الإمام الدَّارقطني في نقد الحديث في كتاب العلل"؛ حيث بيَّن فيه أنَّ من منهج الإمام الدَّارقطني في نقد المتون مراعاة قرائن التَّعليل المتنيَّة، وذكر في ذلك ثلاثة قرائن، وهي على التَّرتيب: مخالفة الحديث للسُّنَّة الثَّابتة المشهورة، قرينة أنَّ الحديث لا يشبه كلام النُّبوَّة، والأخرى قرينة أنَّ الحديثَ لا يشبه حديث فلان[35]، وسأذكر مثالا عن القرينة الأخيرة؛ إذ لم أتعرض إليها، ومن أراد الاستزادة يأتي الكتاب يجد مراده.

سئل الدَّارقطنيُّ عن حديث إسحاقَ بنِ عبد الله بن أبي طلحة، عن عمِّه، عن معاوية رضي الله عنه: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «الحَجُّ جِهَادٌ، وَالْعُمْرَةُ تَطَوُّعٌ»؛ فبيَّن أنَّ هذا الحديث وقع فيه وهم، وقال: "لعلَّه أراد إسحاق بن يحيى بن طلحة، عن عمِّه عيسى بنُ طلحةَ؛ لأنَّ هذا الحديث ليس من حديث إسحاقَ بنِ عبد الله بن أبي طلحة، ولا يثبت عن معاويةَ، وإنَّما يعرف من رواية معاويةَ بنِ إسحاقَ بنِ طلحةَ، عن

(34) العلل الصغير للترمذي (759/1).

(35) منهج الإمام الدَّارقطني للدَّاودي مواضعها على الترتيب: (339، 342، 344).

عمَّته عائشةُ بنتُ طلحةَ، عن عائشةَ رضي الله عنها، ومن حديث حبيب بن أبي عمرةَ، عن عائشةَ بنتِ طلحةَ، عن عائشةَ رضي الله عنها"[36]، وهذا فهم يرزقه الله عزَّ وجل من كَثُرت ممارسته للرِّجال وأحاديثهم، وعرف قرائن أحوالهم؛ فصار ذلك ملكة عنده يعجز عنها المتطفِّل، فيكتفي بالطَّعن في نقَّاد الحديث، والله المستعان وعليه التُّكلان، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

3.4. الفرع الثّالث: صحَّة الإسناد لا يستلزم صحَّة المتن.

إن من أوضح الدلائل على عدم انحصار نقد المحدِّثين في الإسناد هو جعلهم صحّة الإسناد شرط من شروط صحَّة الحديث، التي بمجموعها يقبل الحديث، وبانتفائها أو بعضها يردّ، ولا يوجب صحَّته صحَّة المتن، فبين السَّند والمتن علاقة تكامل لا يمكن قبول الحديث إلا بتوفُّر شروط صحَّتهما معا؛ يقول ابن الصلاح: " قد يقال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولا يصح، لكونه شاذا أو معللا"[37]ويقول السَّخَّاوي: " لا تلازم بين الإسناد والمتن؛ إذ قد يصح السند أو يحسن؛ لاستجماع شروطه من الاتصال، والعدالة، والضبط دون المتن ؛ لشذوذ أو علة"[38].

فلا يدرك القدح في المتن إلا بعد جمع الطرق وسبرها ومقابلتها مع غيرها من روايات الثِّقات، فيطلع على العلَّة في الحديث بقرينة التفرد والمخالفة أو غيرها من القرائن، مع استقامة الإسناد وصحّته، فيؤدي إلى ردّ الحديث، ومن الأمثلة الأحاديث التي صحّ إسنادها دون متنها:

- حديث عبد الرحمن بن الحسن القاضي، عن إبراهيم بن الحسين، عن آدم بن أبي إياس، عن شعبة، عن عمرو بن مرة، عن أبي

(36) علل الدَّارقطني (71/7/ح1224).

(37) ابن الصلاح في المقدِّمة (ص 38).

(38) السخاوي في فتح المغيث (119/1).

الضحى، عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله عز وجل: "الله الذي خلق سبع سماوات ومن الأرض مثلهن" [الطلاق: 12] قال: في كل أرض نحو إبراهيم عليه السلام"[39].

أخرجه الحاكم والبيهقي وقالا إسناده صحيح، وحكم عليه البيهقي بشذوذ متنه، يقول السَّخاوي معلِّقا: " هذا الحديث رواه الحاكم في المستدرك وقال: صحيح الإسناد، ورواه البيهقي في شعب الإيمان وقال: إسناده صحيح ولكنه شاذ بمرة، وهذا الكلام من البيهقي في غاية الحسن؛ فإنه لا يلزم من صحة الإسناد صحة المتن كما تقرر في علوم الحديث؛ لاحتمال أن يصح الإسناد ويكون في المتن شذوذ أو علة تمنع صحته، وإذا تبين ضعف الحديث أغنى ذلك عن تأويله؛ لأن مثل هذا المقام لا تقبل فيه الأحاديث الضعيفة"[40].

5. خاتمة:

أرجوا أن يكون البحث قد أزال الشبهة، وأوضح الصُّبح لذي عينين، وإنَّ أجلَّ ما يؤكِّده هذا البحث أنَّ الأئمة النُّقَّاد إنَّما نقدوا الأحاديث سندا ومتنا، وأنّه لا يتأتَّى الفصل بين السَّند والمتن في النَّقد لقوَّة التَّرابط بينهما، وهذا أوَّل ما سقطوا فيه من الغلط، وبيَّن هذا البحث أنَّ منهج نقد المتون عتيق عريق من عهد الصَّحابة رضي الله عنهم فمن دونهم، وأنَّ الأئمة الأعلام لا يتعرضون في نقد الأحاديث للتَّفاصيل؛ بل يطلقون حكما هو بمثابة نتيجة بحثهم.

هذا وقد يدلُّنا هذا البحث أيضا على بُعْدِ هؤلاء عن صناعة المحدِّثين، أو تلفيقهم لإبعاد الباحثين عن ذلك؛ فإنَّه لا يكاد يشتغل الباحث بكتب النَّقد إلَّا ويلمَسُ هذا التَّرابط بين السَّند والمتن، ومدى مراعاة

(39) الحاكم في المستدرك (535/2ح3822)، والبيهقي في الأسماء والصفات (268/2ح832).

(40) السخاوي في الحاوي للفتاوي (462/1).

المتون وألفاظها ومعانيها في التَّصحيح والتَّضعيف، وأعتبر إقرارهم لنا على نقد الأسانيد هو إقرار بنقد المتن لما بيَّنت، والحمد لله الذي بنعمته تتمُّ الصَّالحات، وسبحانك اللَّهمَّ وبحمدك أشهد أن لا إله إلَّا أنت أستغفرك وأتوب إليك، وصلَّى الله على نبيّنا محمَّد وعلى آله وصحبه وإخوانه إلى يوم الدِّين، وسلَّم تسليمًا.

6. قائمة المصادر والمراجع:

1): إبراهيم زكي خورشيد وآخرون، موجز دائرة المعارف الإسلامية، مراجعة: عبد الرحمن عبد الله الشيخ وآخرون، مركز الشارقة للإبداع الفكري، ط1، 1418هـ/1998م.

2): ابن الصلاح عثمان بن عبد الرحمن (ت:643هـ)، معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، ت: نور الدين عتر، دار الفكر سوريا، ودار الفكر المعاصر بيروت، 1406هـ/1986م.

3): ابن ماجة محمد بن يزيد القزويني (ت:273هـ)، سنن ابن ماجه، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، دط، دت.

4): اجنتس جولد تسيهر، فصول من كتاب دراسات محمَّديه، ترجمة الصديق بشير نصر، دط، دت.

5): أحمد أمين، فجر الإسلام، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة - مصر-، ط2، 2012م.

6): أحمد بن الحسين البيهقي (ت:458هـ)، معرفة السُّنن والآثار، ت: عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية (باكستان) ودار قتيبة (بيروت)، ط1، 1412هـ/1991م.

7): أحمد بن الحسين البيهقي (ت:458هـ)، الأسماء والصفات، ت: عبد الله بن محمد الحاشدي، مكتبة السوادي – جدة-، ط1، 1413هـ.

8): أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت:463هـ)، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ت: محمود الطحان، مكتبة المعارف الرياض، دط، دت.

9): أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت:463هـ)، الفصل للوصل المدرج في النقل، ت: محمد بن مطر الزهراني، دار الهجرة، ط1، 1417هـ/1997م.

10): أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت:852هـ)، النُّكت على كتاب ابن الصلاح، ت: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية في المدينة المنورة السعودية، ط1، 1404هـ/1984م.

11): بسام بن عبد الله الغانم العطاوي، الأحاديث التي أعل الإمام البخاري متونها بالتناقض، بحث ضمن العدد 34 من مجلة الحكمة الصادر في محرم 1428هـ.

12): الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري (ت:405هـ)، معرفة علوم الحديث، ت: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية بيروت، ط2، 1397هـ/1977م.

13): الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري (ت:405هـ)، المستدرك على الصحيحين، ت: عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية -بيروت-، ط1، 1411هـ.

14): جلال الدين السيوطي، الحاوي للفتاوي، دار الفكر للطباعة – بيروت -، دط، 1424هـ.

15): شمس الدين الذهبي (ت:748هـ)، تذكرة الحفاظ، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1419هـ/1998م.

16): عبد الرحمن بن أبي حاتم (ت:327هـ)، الجرح والتعديل، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بالهند، دار إحياء التراث العربي بيروت، ط1، 1271هـ/1952م.

17): عبد الرحمن بن أبي حاتم (ت:327هـ)، العلل لابن أبي حاتم، فريق من الباحثين بإشراف سعد بن عبد الله الحميد وخالد الجريسي، مطابع الحميضي، ط1، 1427هـ/2006م.

18): عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت:806هـ)، شرح التبصرة والتذكرة (ألفية العراقي)، ت: عبد اللطيف الهميم وماهر ياسين فحل، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1423هـ/2002م.

19): علي بن عمر الدارقطني (ت:385هـ)، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، ت: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة الرياض، ط1، 1405هـ/1985م.

20): محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت:311هـ)، صحيح ابن خزيمة، ت: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي بيروت، دط، دت.

21): محمد بن إسماعيل البخاري (ت:256هـ)، التاريخ الأوسط، ت: تيسير بن سعد، دارالرشد الرياض، ط1، 1426هـ/2005م.

22): محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت:902هـ)، فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، ت: علي حسين علي، مكتبة السنة بمصر، ط1، 1424هـ/2003م.

23): محمد بن عيسى الترمذي (ت:279هـ)، العلل الصغير، ت: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي بيروت، دط، دت.

24): محمد بن عيسى الترمذي (ت:279هـ)، سنن الترمذي، ت: أحمد محمد شاكر وآخرون، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، ط2، 1395هـ/1975م.

25): محمود أبو ريَّة، أضواء على السنة المحمَّدية، دار المعارف-القاهرة-، ط6،دت.

26): مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت:261هـ)، التمييز، ت: محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر السعودية، ط3، 1410هـ.

27): يوسف بن جودة الداودي، منهج الإمام الدَّارقطني في نقد الحديث في كتاب العلل، دار المحدثين للبحث العلمي والترجمة والنشر، ط1، 1432هـ/2011م.

28): يوسف شاخت، أصول الفقه المحمَّدي، ترجمة إبراهيم خورشيد وآخرين، دار الكتاب اللبناني -بيروت-،1981م.